



رانيا، لاجئة في لبنان، تنتظر التسجيل. تعيش في حجرة واحدة مع أبنائها الذكور الخمسة، ولها ابنتان في الأردن، وثلاثة في سوريا. عدسة: لوكا سولا / أوكسفام

تزايد الاحتياج وتقلص القدرة

فشل العالم في تلبية احتياجات الأزمة الإنسانية السورية المتصاعدة

التكلفة الإنسانية للنزاع في سوريا فاقت كل التوقعات. فالأمم المتحدة كانت قد توقعت، في يناير / كانون الثاني، وصول عدد اللاجئين إلى ١,١ مليون لاجئ بحلول يونيو / حزيران. ولكن عدد اللاجئين وصل الآن، ونحن في أبريل / نيسان، إلى ١,٣ مليون لاجئ. وداخل سوريا نفسها هناك ٦,٨ مليون سوري يعانون أشد المعاناة ويحتاجون إلى مساعدات عاجلة.

ومع تزايد الأعداد، بدأت الأموال المخصصة لمساعدة بعض هؤلاء اللاجئين والنازحين في النفاد. بل إن نداءات الأمم المتحدة – لمساعدة أعداد أقل بكثير ممن يحتاجون بالفعل للمساعدات الآن – لم تتلق سوى نصف ما طلبت.

لقد فشل العالم في الاتفاق على هدف إنهاء النزاع الوحشي في سوريا. ومن المخزي أنه فشل أيضاً في توفير المساعدات اللازمة لمساعدة الضحايا الأكثر ضعفاً للنزاع. لذلك، فبدون زيادة هائلة في المساعدات الآن، لن يجد ملايين السوريين طعاماً، ولا مياه، ولا مأوى، ولا رعاية صحية، هم في أمس الحاجة لها جميعاً الآن. يجب على الحكومات المانحة – سواء حكومات المنطقة أو الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – أن تقدم المزيد من المساعدات الآن، وبشكل عاجل، وأن تكون على استعداد لتقديم المزيد مع زيادة الاحتياجات، فلأسف الشديد، سوف تستمر الأزمة الإنسانية السورية فترة من الزمن.

لا تضاهي الأزمة الإنسانية السورية مأساويةً ولا قابليةً للتحاشي، إلا حفنة قليلة من الأزمات الإنسانية. والفعل والإحجام، المنعمدين، من قبل أطرافٍ عديدة أحوالاً ذلك البلد، الذي كان يبدو مستقراً، كارثةً إنسانية في غضون سنتين.

وعود وعود، ولم
نحصل على شيء.
أعيش وأسرتي على
الخبز والزيت.

فاطمة لاجئة في لبنان،
أبريل / نيسان ٢٠١٣.

لن تنتهي الأزمة إلا إذا اجتمعت كلمة القوى العظمى في المنطقة، وفي العالم، على الضغط على كل الأطراف لإحلال السلام. ولكن العالم فشل في ذلك طيلة سنتين دامتيتين، ثم صار فشله مركباً عندما أضاف إليه عدم توفير التمويل الكافي للاستجابة الإنسانية بالسرعة المناسبة.

لم يتوفر التمويل الكافي أبداً. وفضلاً عن ذلك، فإن إنهاء العنف أصبح الآن حاجةً ملحة أكثر من أي وقت مضى، كما أصبح التغلب على العقبات التي تعوق إيصال المساعدات للمحرومين منها بسبب العوائق والعنف مطلباً حيوياً أساسياً، وذلك عن طريق تسهيل نفاذ منظمات المساعدات غير المعوق إلى المضارين داخل سوريا، وتوفير مساعدات إنسانية أكثر عبر الحدود.

حث مجلس الأمن "كل
الأطراف على ضمان
نفاذ أمن وغير معوق"
لمنظمات المساعدات في

كل المناطق السورية،
والإلغاء العاجل لكل
المعوقات البيروقراطية،
وغيرها من معوقات،
بحيث يتيسر إيصال

المساعدات الإنسانية
عبر الحدود، اتساقاً مع
المبادئ الإنسانية

بيان إعلامي لمجلس الأمن،
١٨ أبريل / نيسان ٢٠١٣

فليس أقل من أن يقدم العالم الحد الأدنى الآن، وبصفة عاجلة، والمتمثل في مجرد تمويل المساعدات الإنسانية التي يحتاجها ملايين السوريين الذين وقعوا بين مطرقة الحرب وسندان الحاجة، في وطنهم وفي دول جوارهم. ذلك هو الاستعطاف الذي تسمعه أو كسفام دائماً من اللاجئين الذين تعمل معهم في المجتمعات المضيفة، والمخيمات، وأماكن التجمع في أنحاء من لبنان والأردن.

في يناير / كانون الثاني، ٢٠١٣ طلبت الأمم المتحدة من حكومات العالم، في مؤتمر المانحين بالكويت، تمويل نداءي اللاجئين وسوريا مجتمعين بمبلغ ١,٥ مليار دولار (وصلت الآن إلى ١,٦ مليار دولار). ولكن، حسب أرقام الأمم المتحدة لم يحصل النداءان مجتمعين، إلا على ٥٢ بالمائة من التمويل المطلوب، حتى بعد أن قدمت الكويت ودول أخرى مبالغ كبيرة جديدة في منتصف أبريل – تبرعات جديدة أتاحت مجرد "مساحة للتنفس"، على حد تعبير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين^٢.

الاحتياجات تتزايد، بينما
تتقلص قدرتنا على تقديم
المزيد، نظراً للقيود
الأمنية والعملية الأخرى
داخل سوريا، وكذلك

القيود على التمويل. لقد
أوشكنا، ربما في غضون
أسابيع، على تعليق بعض
الدعم الإنساني.

فاليري أموس، منسق الأمم
المتحدة لإغاثة الطوارئ،
ورئيس وكالات الأمم المتحدة
الإنسانية، ١٥ أبريل / نيسان
٢٠١٣.

ما زال نداء الأمم المتحدة لسوريا – لتغطية الاحتياجات الإنسانية داخل سوريا، ولدعم اللاجئين السوريين في المنطقة – يعانين من نقص محزن في التمويل. فعلى الرغم من أن بعض الحكومات تقدم مبالغ كبيرة خارج النداءين، إلا أن نقص المعلومات الشفافة يؤدي إلى صعوبة تحديد من يتلقون المساعدات، والمواضع التي تتكرر فيها الجهود، وكيف يمكن إيصال المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة للطعام، والمياه، والصرف الصحي، والمأوى، أيّاً كانت انتماءاتهم العرقية، أو العقائدية، أو السياسية، أو الدينية.

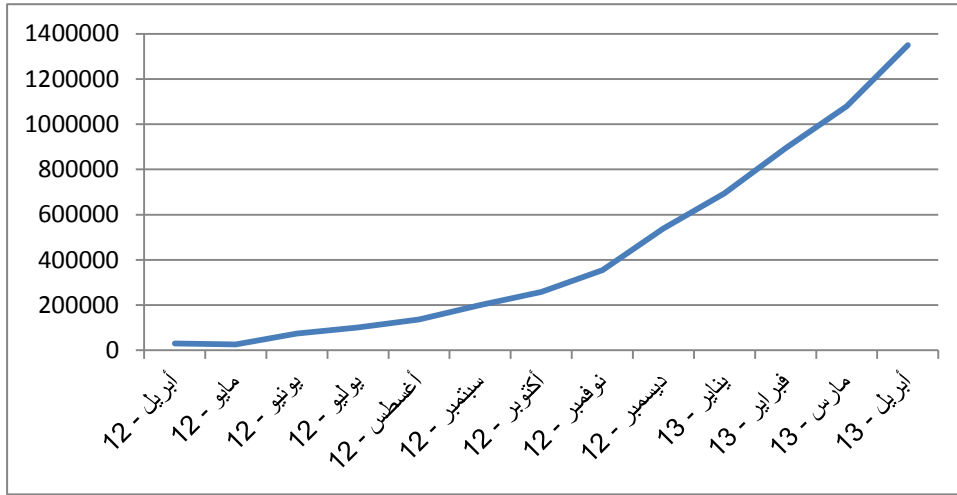
وفي غضون ذلك، يفر المزيد من السوريين من وطنهم، ويتزايد احتياجهم للمساعدات الحيوية. فلبنان الذي يستضيف، مع الأردن، معظم اللاجئين، استقبل في فترة قصيرة أعداداً من اللاجئين، نسبتها إلى عدد سكانه تساوي دخول ٥٠ مليون سوري إلى دول الاتحاد الأوروبي أو ٣٠ مليون إلى الولايات المتحدة. وذلك دون تلقي حجم أضخم من المساعدات الدولية؛ مساعدات غابت عنها العدالة والاستدامة.

جهود المساعدات الآن غير مناسبة بشكلٍ مخزٍ. وفي القريب العاجل سوف تتخطى الاحتياجات المتزايدة قدرة تلك الجهود، ما ما لم تكن هناك زيادة هائلة في الدعم.

أعداد تزايد واحتياجات تتعاضم

في الأشهر الثلاثة الأولى من ٢٠١٣، زادت أعداد اللاجئين السوريين لأكثر من الضعف. ففي يناير، كان هناك نحو ٥٠٠,٠٠٠ لاجئ، ثم أصبحوا، في أبريل / نيسان، ١,٣ مليون في دول الجوار، الأردن، وتركيا، ولبنان، والعراق، ومصر، ٥٠ بالمائة منهم من الأطفال.^٣ وفي شهر مارس / آذار وحده فر ما لا يقل عن ٢٥٠,٠٠٠ سوري من وطنهم.^٤ وتذهب بعض التوقعات إلى أن عددهم سيصل في لبنان، في أواخر ٢٠١٣، إلى ١,٢ مليون لاجئ.^٥

شكل ١: أعداد اللاجئين من أبريل / نيسان ٢٠١٢ إلى أبريل / نيسان ٢٠١٣



المصدر: مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين.

في الوقت نفسه، نزح أكثر من ٤ ملايين رجل وامرأة وطفل داخل سوريا نفسها، من بين ٦,٨ ملايين سوري في الداخل يعانون احتياجات ماسة.^٦ هؤلاء أيضاً فروا من النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات النظامية وقوات المعارضة على حد سواء، والتي سجلتها منظمة العفو الدولية.^٧ فمع استمرار العنف، تزايد أعداد اللاجئين. وقد ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن شهر مارس / آذار كان الأعلى في عدد القتلى منذ بدء النزاع.^٨

ربما يكون هؤلاء اللاجئين والنازحون قد نجحوا في الهرب من الموت، ولكنهم وجدوا أنفسهم في مواجهة نقص متزايد في احتياجاتهم الأساسية. إن مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين تسجل كل يوم ٧٠٠٠ لاجئ جديد، كثير منهم ليس لديهم سوى ما يرتدون من ملابس.^٩ ثلثا اللاجئين المسجلين يعيشون داخل مجتمعات محلية.^{١٠} وعلى الرغم من كرم الضيافة في المجتمعات المضيفة، يكافح هؤلاء اللاجئين للعيش على كميات قليلة من المياه، وتكاليف سكن مرتفعة، وحنة قليلة من المال لإنفاقها على العلاج والأمراض المزمنة. وقد يتشارك ما يصل إلى ٢٠ لاجئ غرفتين أو ثلاثة.^{١١}

مسكن، لا بيت

إبراهيم، ٤٠ سنة، لاجئ سوري يعيش في بيت متهاك في المفرق بالأردن، مع زوجته وأبنائه الخمسة، بين ٦ و ١٢ سنة، وطفله (١٣ شهراً)

"قبل الحرب كنت أبيع في السوق، فأفوق على نفسي وعلى أبنائي. ثم سقط صاروخ على بيتي فدمره واحترق عن آخره، فأخذت أبنائي وغادرت البلد. العيش هنا يحتاج للمال، وليس عندي منه شيء. أنا عاطل ولا أستطيع العمل. عندي طفل صغير يحتاج إلى حفاضات. أبحث عن مسكن، ولكن تكلفة المساكن لا تقل عن ١٥٠ دينار أردني (٢١١ دولار)."

من يعيشون في المخيمات، يعانون ظروفاً صعبة أيضاً. فمخيم الزعتري في الأردن، والذي يؤوي أكثر من ١٠٠,٠٠٠ لاجئ، يستقبل يومياً أكثر من ٢٠٠٠ لاجئ جديد. المخيم مكتظ، وعلى الرغم من التوسع في جميع مرافقه – بمساعدة تمويل وصل مؤخراً – تفرص الزيادة السريعة في أعداد اللاجئين ضغوطاً على الخدمات. الوضع، كما هو الآن، خطير، وسوف يزداد سوءاً في القريب العاجل؛ إذ أن مجتمع المساعدات الإنسانية يعمل بالحد الأدنى من التمويل. لقد نجح التمويل الأخير، مشكوراً، في ضمان توفير الاحتياجات العاجلة – مثل المساعدات الغذائية في لبنان. ولكن الاحتياجات تتنامى مع تزايد أعداد المضارين. ففي الأردن، على سبيل المثال، توفر برامج المساعدات النقدية المقدمة للاجئين في المجتمعات لامضيفة، مساعدات تهم في أمس الحاجة إليها، ورغم ذلك تقع الكثير من عائلات اللاجئين في براثن الدين.

زينب، لاجئة فلسطينية من سوريا، في مخيم الشاطئ ببلبنان، أبريل / نيسان ٢٠١٣

في غضون ذلك، تبذل أو كسفام جهد طاقتها لمساعدة الأعداد التي استهدفتها، بموارد غير كافية. لقد أتاح سخاء الداعمين، والتبرعات المقدمة من أفراد الجمهور والمؤسسات على حد سواء، تقديم المساعدات الحيوية للآلاف. ولكن الفجوة بين ما تستطيع أو كسفام أن تقدمه الآن وما يجب أن تقدمه من أضخم الفجوات التي واجهتها أو كسفام. فأوكسفام لا تستطيع، على سبيل المثال، توفير العدد الكافي من المراحيض للاجئين في منطقة عملياتها في مخيم الزعتري، وبدون تمويل إضافي، لن تتمكن من الحفاظ على المراحيض المؤقتة التي قمنا بتركيبها بالفعل.

أما الفلسطينيون الفارون من سوريا، فيواجهون تحديات خاصة؛ حيث يعيش العديد منهم في مخيمات مكتظة للفلسطينيين في لبنان، أو مساكن مؤقتة سيئة الخدمات الأساسية.^{١٣} وحسب تقييم أجرته مؤخراً وكالة الأمم المتحدة المختصة بشؤون اللاجئين الفلسطينيين، الأونروا، لا تجد نصف الأسر التي شملها التقييم ما يكفيها من طعام، ولا يعمل من اللاجئين سوى ٧ بالمائة فقط.^{١٤}

أعداد المحتاجين داخل سوريا نفسها، أكبر، وفي تزايد؛ حيث يقدر عدد المتحاجين لمساعدات إنسانية بنحو ٦,٨ مليون إنسان (أكثر من ٤ مليون منهم نازحون داخلياً)، وقد انخفضت إمكانية الوصول إليهم منذ فبراير / شباط.^{١٥} كذلك تشهد الخدمات الأساسية، مثل المدارس، والمستشفيات، وشبكات المياه والصرف الصحي انهياراً،^{١٦} فضلاً عن نقص إمدادات الأدوية الأساسية.^{١٧} وقد تزايد انتشار أمراض مثل فيروس الكبد الوبائي أ، والليشمانيا.^{١٨} ويمضي التلاميذ عاماً آخر بلا مدارس. على الرغم من أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعمل بشكل مكثف مع الهلال الأحمر السوري، فليس هناك سوى حفنة من المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل داخل سوريا، نظراً للقيود الصارمة التي تفرضها الحكومة على دخول تلك المنظمات، وكذلك المعوقات البيروقراطية، وانعدام الأمن. وعلى الرغم من أن هناك مجموعات سورية ومنظمات محلية تعمل في توزيع المساعدات، في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وتلك التي تسيطر عليها المعارضة، على حد سواء، فإن قدراتهم ضعيفة (بما في ذلك قدرات وحدة تنسيق المساعدات التابعة للانتلاف الوطني السوري)، حيث أن هناك صعوبة بالغة في الوصول إلى المساعدات المالية وتلقيها. وقد دفعت تلك التحديات مجلس الأمن إلى المطالبة بتقديم المساعدات عبر الحدود، حيثما كان ذلك مناسباً.^{١٩}

احتياجات لم تُلب وأعباء غير عادلة

فر أكثر من ٤٤٠,٠٠٠ سوري إلى لبنان،^{٢١} لتصل نسبة اللاجئين السوريين في لبنان الآن إلى أكثر من ١٠% من عدد سكانه.^{٢٢} إن وصلت نسبة مماثلة إلى أوروبا، لكان بها ٥٠ مليون لاجئ سوري في دول الاتحاد الأوروبي، أي أكثر من تعداد سكان إسبانيا.^{٢٣} ولو وصلت إلى الولايات المتحدة، لكان بها ٣٠ مليون، أي أكثر بكثير من تعداد سكان ولاية تكساس.^{٢٤} وهو ما حدا بمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو جوترس، أن يحذر، في مارس / آذار، من أن الأعباء التي تفرضها أزمة اللاجئين تمثل "تهديداً حقيقياً للسلام الإقليمي".^{٢٥}

لقد أصبحت الأزمة السورية تمثل تهديداً وجودياً للبنان.

أنطونيو جوترس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ٢١ مارس / آذار ٢٠١٣

بالإضافة إلى الأردن، وتركيا، استضافت لبنان، بكرم بالغ، معظم اللاجئين الفارين من سوريا. ولكن الضغوط على تلك البلدان هائلة؛ حتى أن الأردن تستعد لإعلان محافظاتها الشمالية (التي تؤوي معظم اللاجئين) "منطقة كوارث"، ولبنان طالبت الدول العربية "بإقتسام العبء".^{٢٦}

لقد قدمت دول الخليج، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تبرعات ضخمة، بيد أن طبيعة وحجم معظم تلك المساعدات غير واضح – إذ لا تتوفر سوى القليل من المعلومات حول الأماكن التي اتجهت إليها تلك المساعدات وكيف تم توزيعها. ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ليس لديهما سوى القليل من المعلومات حول المبالغ التي تم تقديمها بالفعل من الدول العربية ودول الخليج، وكذلك الآليات التي تم تقديم تلك المساعدات من خلالها. وفي غياب تلك المعلومات، يصعب تنسيق المساعدات بين مختلف وكالات المساعدات والإغاثة.

ففي مخيم الزعتري، على سبيل المثال، كانت هناك أشكال مختلفة للإعاشة قدمها مانحون، تراوحت بين الخيام بأنواعها المختلفة، والكارافانات سابقة التجهيز. وهو ما تسبب في كثير من الاضطراب والتوتر بين اللاجئين. ولكن تم حل هذا الأمر الآن عن طريق وضع خطط للسيطرة على سبل الإسكان التي يتم توفيرها وتوجيهها.

كان إجمالي ما طلبته الأمم المتحدة لتمويل نداءيها ١,٥ مليار دولار (تم رفعها الآن إلى ١,٦ مليار دولار). وبعد مرور ثلاثة أشهر،^{٢٧} لم يصل سوى أكثر من نصف هذا المبلغ بقليل، ٥٢%. لم تتلق خطة استجابة المساعدات الإنسانية السورية سوى ٦١ بالمائة من التمويل المطلوب، في حين لم تتلق خطة الاستجابة الإقليمية سوى ٤٧ بالمائة فقط.^{٢٨}

كانت تبرعات بعض الحكومات أكبر من تبرعات حكومات أخرى، بطبيعة الحال؛ حيث جاءت أكبر المساهمات، حسبما سجلته خدمة التتبع المالي بالأمم المتحدة، من الكويت، والولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية، والمملكة المتحدة.^{٢٩} ورغم أن بعض الدول ساهمت بمبالغ كبيرة أيضاً، فإن بطء تقديم المساهمات وحجمها، على الإجمال، يمثلان وصمة للمجتمع الدولي ككل. لذلك يتعين على كل حكومة مانحة أن تقدم في الحال كل ما وعدت به من تمويل، وعليها كذلك أن تمول نداءات الأمم المتحدة الإنسانية بالكامل، وبصفة عاجلة الآن، وعليها أيضاً أن تفعل ذلك مع إطلاق النداء الجديد في منتصف ٢٠١٣، الذي لن يعكس أعداد المحتاجين المتزايدة فحسب، بل وسيأخذ في الحسبان استمرار الاحتياجات لأكثر من ستة أشهر دفعة واحدة.

ينبغي على الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والدول الخليجية المانحة أن تنسق جميعاً فيما بينها، حتى يعلم كل منها من الذي يدفع، ومن الذي يتلقى، ويتأكد من أن المساعدات يتم تقديمها بالقدر المطلوب من الفعالية وعدم التحيز. فيما أن نداءات الأمم المتحدة ليست الآلية الوحيدة الفعالة في تقديم المساعدات، ينبغي أن يتم تقديم كل المساعدات في إطار من التنسيق والشفافية، حتى تصل تلك المساعدات إلى محتاجيها. وهو ما يعني اقتسام المعلومات المتعلقة بالمواضع التي يوجه إليها التمويل والجهات الممولة، تحاشياً لعدم حصول البعض على المساعدات أو تكرار الجهود، وهو ما يعني أيضاً تنسيق جهود المساعدات توجيهاً لئلا تخلق تلك المساعدات نزاعات داخل مخيمات اللاجئين، أو بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

الحد الأدنى المطلق

في أبريل / نيسان ٢٠١٣، صرح وزير الخارجية البريطاني، ويليام هيج، بأن الأزمة التي يواجهها اللاجئون السوريون، ومن بقوا داخل سوريا، في طريقها لأن تصبح "أسوأ كارثة إنسانية يشهدها القرن الحادي والعشرين حتى الآن".^{٣٠}

أصيب ابني بست شظايا
في رأسه، ويحتاج
لإجراء عملية جراحية؛
ولكن لا أحد يساعدنا.

قد يتحقق ذلك أو لا يتحقق، ولكن من الصعوبة بمكان ألا نرى في استجابة العالم للنزاع في سوريا أكبر مزيج مخزٍ من الفشل على الصعيدين الدبلوماسي والإنساني على حد سواء.

الانقسام مأساوي على مستوى المجتمع الدولي، وعلى مستوى الشرق الأوسط، حول كيفية إنهاء النزاع الذي لا يزداد إلا سوءاً في سوريا. عليهم أن يتوصلوا إلى سبيل مشترك في هذا الشأن قبل أن يقضي آلاف آخرون نحبها.

زينة، لاجئة في لبنان، أبريل /
نيسان ٢٠١٣

وهو ما يتطلب تقدماً دبلوماسياً استثنائياً – نحتاجه بشكل عاجل.

وهناك أيضاً ملايين لا يجدون مساعدات كافية، داخل سوريا، فيحتاجون، بالقدر نفسه، لزيادة حجم الاستجابة الإنسانية. وهو ما يستدعي من الحكومات سخاءً في تقديم ما وعدت به، بل وأكثر مما وعدت. ويتطلب ذلك ليس مجرد إتاحة نفاذ منظمات المساعدات، غير المعوق، إلى المضارين داخل سوريا، بل وتقديم المزيد من المساعدات الإنسانية عبر الحدود. يستحق من قدموا مساعدات كبيرة الإشادة كل الإشادة، ولكن لا يمكنهم رفع أيديهم الآن. فقد تخطينا بالفعل ما كان مقدراً من احتياجات منذ أشهر قليلة. لذلك، ينبغي أن تتسارع الاستجابة بنفس وتيرة تسارع الازدياد في أعداد المضارين من النزاع.

بعض الحكومات والمنظمات الإنسانية بذلت كل ما بوسعها، وكثير من الأفراد تحركوا بجرأة هائلة والتزام بالغ لإيصال المساعدات لمحتاجيها من السوريين.

ولكن العالم، بصفة عامة، جلس في معظمه يتفرج على النزاع في سوريا، والأزمة الإنسانية تتصاعد متخطية كل الحدود التي ما كان لأي أحد أن يتوقعها قبل عامين.

لقد آن الأوان لتصعيد الاستجابة الإنسانية.

التوصيات

على المانحين الدوليين أن:

- يتحركوا على الفور لتقديم المبالغ التي وعدوا بها بأسرع ما يمكن، وتوفير تمويل إضافي للوفاء بالاحتياجات المتصاعدة للاجئين والمجتمعات المضيفة، على حد سواء، وللمحتاجين داخل سوريا، سواء في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو تلك التي تسيطر عليها المعارضة. ويجب أن يتم تقديم تلك المبالغ من خلال آليات تمويل متنوعة، تشمل الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات المعنية.
- يتخذوا كل الخطوات الممكنة لتشجيع الحكومة السورية والائتلاف الوطني السوري على إزالة كل المعوقات البيروقراطية، وغيرها من معوقات تعوق وصول الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى المضارين، والنازحين داخل سوريا، بما في ذلك الوصول إليهم عبر خطوط المواجهة، وعبر الحدود من البلدان المجاورة، لضمان حصولهم على المساعدات الإنسانية التي يحتاجونها على نحو غير متحيز وشفاف.
- ينسقوا المساعدات مع خطط استجابة الأمم المتحدة، ويتحلوا بالشفافية في توجيه التمويل الإنساني. ولمنظمة التعاون الإسلامي دوراً محورياً في تيسير التنسيق بين المانحين الخليجيين والأمم المتحدة.
- ولجامعة الدول العربية دوراً أساسياً بأن تحث البلدان العربية التي وعدت بتقديم مساعدات للأزمة السورية على توخي الشفافية واقتسام المعلومات المتعلقة بالتزاماتها وآليات تنفيذ تلك الوعود.
- يحرصوا على أن يكون الاحتياج هو المحرك الأساسي للتمويل، في غير تحيز، بغض النظر عن من الذي يحتاج ومن الذي يسيطر على المنطقة التي يعيش فيها ذلك المحتاج. وفي هذا الإطار لا ينبغي أن يكون لدى الحكومات المانحة أولوية لجماعة على حساب جماعة أخرى.
- يحرصوا على ألا يركز التمويل على مجموعة واحدة من اللاجئين حصرياً؛ إذ يجب الوفاء باحتياجات اللاجئين السوريين والفلسطينيين، والعائدين اللبنانيين بشكلٍ متساوٍ، وكذلك أيضاً احتياجات غير المسجلين ومن ينتظرون التسجيل.
- يحرصوا على توافر التمويل المرن، طويل الأجل، لتمكين وكالات المساعدات من التخطيط والاستعداد الفعال للوفاء بالاحتياجات المتصاعدة والمتغيرة للرجال والنساء والأطفال المضارين من الأزمة، بما في ذلك الاحتياج لخيارات ارتزاق مستدامة.

الهوامش

¹ أسماء اللاجئين الذين تم اقتباس أقوالهم في هذه الورقة تم تغييرها حمايةً لهم.

² <http://www.irinnews.org/Report/97877/Promised-aid-funding-for-Syria-reaches-half-way-point>

³ UNHCR estimates 1.3 million 'persons of concern' and 1 million refugees, <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php> and UNHCR, 'Inter-agency regional response for Syrian refugees', 14–20 March 2013.

⁴ Norwegian Refugee Council (2013), 'Syria Refugee Response', 9 April 2013: www.nrc.no/syriaresponse

⁵ <http://www.dailystar.com.lb/News/Local-News/2013/Apr-19/214298-lebanon-projects-12m-syrian-refugees-in-country-by-end-of-year.ashx#axzz2RBÉsw8iu>

⁶ UNHCR: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php> as of 11 April 2013

⁷ <http://www.trust.org/alertnet/news/number-of-syrians-in-need-rises-to-68-million-un-aid-chief/>

⁸ Amnesty International, 'Syria: Government bombs rain on civilians', and 'Syria: Summary executions and other abuses by armed opposition groups', 14 March 2013, both available at www.amnesty.org

- <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-21995400> 9
- UNHCR, 'Inter-agency regional response for Syrian refugees, 14-20 March 2013. 10
- UNHCR, 'Inter-agency regional response for Syrian refugees, 14-20 March 2013. 11
- Oxfam, 'Integrated assessment in Host Communities: Emergency Food Security and Livelihoods; Water, Sanitation and Hygiene; Protection,' March 2013 12
- UNRWA needs assessment, February 2013 13
- UNRWA needs assessment, February 2013 14
- OCHA, OCHA, 'Security Council Briefing on Syria', 18 April 2013, 15
<https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/USG%20Amos%20Security%20Council%20on%20Syria%2018%20April%2013%20CAD.pdf>
- OCHA, 'Humanitarian Bulletin, Syria', 5-18 March 2013. 16
- OCHA, 'Humanitarian Bulletin, Syria', 5-18 March 2013. 17
- OCHA, 'Humanitarian Bulletin, Syria', 5-18 March 2013. 18
- UNSC media briefing 18 April 2013. 19
- Huffington Post, 22 March 2013: http://www.huffingtonpost.com/2013/03/22/antonio-guterres-syria-crisis-lebanon_n_2934857.html 20
- Norwegian Refugee Council (2013), 'Syria Refugee Response', 9 April 2013: www.nrc.no/syriaresponse. 21
- Based on World Bank population data, <http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL>. If unregistered refugees were included, a far higher % would be true. 22
- <http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&language=en&pcode=tps00001&tableSelection=1&footnotes=yes&labeling=labels&plugin=1> 23
- http://www2.census.gov/geo/maps/dc10_thematic/2010_Profile/2010_Profile_Map_Texas.pdf 24
- Washington Post, 22 March 2013, quoted in Norwegian Refugee Council (2013), 'Syria Refugee Response', 9 April 2013: www.nrc.no/syriaresponse 25
- <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/lebanon-calls-for-help-in-dealing-with-massive-influx-of-syrian-refugees-8552211.html> 26
- Fts.unocha.org, plus funding information yet to be announced and recorded on the FTS tracking 27
- ²⁸ <https://docs.google.com/spreadsheet/pub?key=0AusGu5uwbttdEp0eHRzcWdVd2hBQmpBVWwxUHRjcUE&single=true&gid=0&output=html>
- <http://fts.unocha.org> as of 13 April 2012 29
- William Hague (2013), Prospect magazine foreign affairs event, London, 15 April 2013, ³⁰
<http://www.prospectmagazine.co.uk/blog/william-hague-prospect/>
- OCHA, 'Security Council Briefing on Syria', 18 April 2013, *op. cit.* ³¹

كُتبت هذه الورقة لارا الجزيري. تتقدم منظمة أوكسفام بالشكر إلى إبنزير كومي، وكبير سيوارد، وإدموند كيمز على مساعدتهم في إنتاج هذه الورقة. تأتي هذه الورقة ضمن سلسلة من الأوراق التي تم إعدادها لتوفير الدراية اللازمة للنقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات حول القضايا المثارة في هذه الورقة يمكنكم مراسلة:
advocacy@oxfaminternational.org

هذا المطبوع محمي بموجب حقوق الملكية الفكرية، ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحث، بشرط ذكر المصدر كاملاً. يطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يتم تسجيل كل استخدام معه، وذلك لأغراض تقييم التأثير. أي نسخ لغرض آخر، أو إعادة استخدام لهذا المطبوع، أو ترجمته أو الاقتباس منه، ينبغي الحصول على إذن بها، وقد تفرض عليها رسوم. البريد الإلكتروني: policyandpractice@oxfam.org.uk.

المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة وقت الدفع به إلى المطبعة

Published by Oxfam GB for Oxfam International under
ISBN 978-1-78077-316-2 in April 2013.
Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

أوكسفام

أوكسفام اتحاد دولي يضم ١٧ منظمة تعمل معاً في ٩٢ دولة، ضمن حركة عالمية لإحداث التغيير، وبناء مستقبل متحرر من ظلم الفقر:

- أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
- أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
- أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)
- أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)
- أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
- أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
- أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
- أوكسفام هونغ كونج (www.oxfam.org.hk)
- أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)
- أوكسفام إنترمون (www.intermonoxfam.org)
- أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)
- أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)
- أوكسفام اليابان (www.oxfam.jp)
- أوكسفام المكسيك (www.oxfamexico.org)
- أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)
- أوكسفام نوفيبي (www.oxfamnovib.nl)
- أوكسفام كيببيك (www.oxfam.qc.ca)

لمزيد من المعلومات يمكنكم مراسلة أي من تلك المنظمات، أو زيارة موقعنا
www.oxfam.org؛ بريد إلكتروني: advocacy@oxfaminternational.org

